

PCT/WG/19/2

**الأصل: بالإنكليزية**

**التاريخ: 25 نوفمبر 2025**

# الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

الدورة التاسعة عشرة

جنيف، من 2 إلى 6 فبراير 2026

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات: تقرير الدورة الثانية والثلاثين

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

1. يعرض مرفقُ هذه الوثيقة ملخص رئيس الدورة الثانية والثلاثين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات الذي عُقد افتراضياً في الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر 2025. ويحتوي المرفق الثاني لملخص الرئيس على مُلخَّص رئيس الاجتماع غير الرسمي الخامس عشر للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات، الذي عُقد افتراضياً في 27 و28 أكتوبر 2025.
2. إن الفريق العامل مدعو إلى الإحاطة علماً بملخص رئيس الدورة الثانية والثلاثين لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/MIA/32/10)، الوارد في مرفق هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات

الدورة الثانية والثلاثون، جنيف، من 29 إلى 31 أكتوبر 2025 (افتراضي)

ملخص الرئيس

*(أحاط الاجتماع علماً به؛ وهو مُستنسَخ من الوثيقة PCT/MIA/32/10)*

**مقدمة**

1. عقد اجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات ("الاجتماع") دورته الثانية والثلاثين افتراضياً في الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر 2025.
2. وقد شاركت إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي التالية عن بُعد في الدورة: مكتب النمسا للبراءات، ومعهد البرازيل الوطني للملكية الصناعية، ومكتب كندا للملكية الفكرية، والإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية، ومكتب براءات الاختراع المصري، والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات، والمكتب الأوروبي للبراءات، والدائرة الاتحادية للملكية الفكرية التابعة للاتحاد الروسي، ومكتب فنلندا للبراءات والتسجيل، ومكتب الهند للبراءات، ومكتب الفلبين للملكية الفكرية، ومكتب سنغافورة للملكية الفكرية، ومكتب أستراليا للملكية الفكرية، ومكتب براءات الاختراع الإسرائيلي، ومكتب اليابان للبراءات، ووزارة الملكية الفكرية في جمهورية كوريا، والمعهد الوطني الشيلي للملكية الصناعية، ومعهد بلدان أوروبا الشمالية للبراءات، والهيئة السعودية للملكية الفكرية، ومكتب إسبانيا للبراءات والعلامات التجارية، ومكتب السويد للملكية الفكرية، ومكتب تركيا للبراءات والعلامات التجارية، والمكتب الوطني الأوكراني للملكية الفكرية والابتكار، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، ومعهد فيسغراد للبراءات.
3. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذه الوثيقة.

**البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة**

1. رحَّبت بالمشاركين السيدة ليزا يورغنسون، نائبة المدير العام لقطاع البراءات والتكنولوجيا، نيابةً عن السيد دارين تانغ، المدير العام للويبو.

**البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب الرئيس**

1. ترأَّس الدورة السيد تسويوشي إيسوزومي، المدير الأول لإدارة خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات بقطاع البراءات والتكنولوجيا.

**البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال**

1. اعتمد الاجتماع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة PCT/MIA/32/1 Prov.‎ 2.

**البند 4 من جدول الأعمال: إحصاءات معاهدة البراءات**

1. أحاط الاجتماع علماً بالعرض الذي قدَّمه المكتب الدولي بشأن أحدث إحصاءات معاهدة التعاون بشأن البراءات (معاهدة البراءات)[[1]](#footnote-2).

**البند 5 من جدول الأعمال: المسائل الناشئة عن الفريق الفرعي المعني بالجودة**

1. أحاط الاجتماع علماً مع الموافقة بملخص رئيس الفريق الفرعي المعني بالجودة الوارد في المرفق الثاني لهذه الوثيقة، ووافق على التوصيات الواردة في ملخص الرئيس، وعلى مواصلة ولاية الفريق الفرعي.

**البند 6 من جدول الأعمال: معايير لتطوير أنساق البيانات**

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/32/7.
2. وقدمت الأمانة الوثيقة مشيرةً إلى أن البيانات العالية الجودة المقدّمة بأنساق موحدة جيداً ضرورية لتحقيق مكاسب في الكفاءة وتحسين الخدمات التي تشكل صميم الاستراتيجية الحالية للمكتب الدولي. واستندت جميع العمليات الحالية للمعالجة وتبادل البيانات المنظّمة في المكتب الدولي إلى معايير لغة الترميز الموسعة (XML) المحددة في المرفق واو من التعليمات الإدارية لمعاهدة البراءات، استناداً إلى معيار الويبو ST.36. ومع ذلك، كانت العديد من المكاتب الوطنية تعمل على وضع أنظمة وطنية للمعالجة بناءً على معيار الويبو ST.96 بشأن نسق XML (مع مراعاة بعض الاعتبارات الخاصة بمعيار الويبو ST.97 بشأن نسق JSON) وكانت مترددة في وضع خدمات للمرحلة الدولية من معاهدة البراءات بناءً على معيار الويبو ST.36. ومن ثم، لم يتسنَ إكمال جمع البيانات المنظّمة على مستوى مختلف الإجراءات التي اضطلعت بها جميع المكاتب باتباع المسار الحالي.
3. وإن محاولة الحفاظ على معيارين أو أكثر بالتوازي فيما يخص جميع العمليات ستكون مكلفة جداً، وتستغرق وقتاً طويلاً، وتنطوي على مخاطر، مما قد يستهلك موارد المكتب الدولي بالكامل لأغراض التطوير والصيانة لفترة طويلة. وسيحول ذلك دون إدخال تحسينات على الخدمة ويزيد تكاليف المعالجة الإجمالية بدلاً من أن يقللها. وسيتعين إمعان النظر في توفير الدعم للمعايير الجديدة لضمان أنها تحقق فوائد مؤسسية حقيقية، وأنها فعالة من حيث التكلفة، وأنه يمكن دعمها.
4. وأشارت إدارات عدة إلى أن أنظمتها كانت مبنية بالكامل على نسق XML القائم على معيار الويبو ST.36. وحققت تلك الإدارات كفاءات كبيرة مع هذه الأنظمة ولم تكن لديها خطط لتغييرها بشكل جذري. وبالنسبة لتلك المكاتب، لم يقدِّم الانتقال إلى المعيار ST.96 أي فوائد مؤسسية وإنما كان سيزيد التكاليف والمخاطر. وكانت تلك المكاتب إما تتعامل مع البراءات فقط وإما كانت أنظمتها الخاصة بالبراءات والتصاميم والعلامات التجارية متميزة بما يكفي بحيث لم تكن فوائد استخدام معايير مشتركة بين المجالات المختلفة كافية لتبرير إدخال أي تغيير.
5. ومن ناحية أخرى، شرعت إدارات أخرى في تطبيق المعيار ST.96 في أنظمتها الوطنية الخاصة بالبراءات ووجدت أن التكاليف والمخاطر التي تتحملها حالياً معادلة لما ستتحمله في حال اعتماد أنظمة موازية قائمة على المعيار ST.36 تُستخدم في المرحلة الدولية لمعاهدة البراءات فقط. ومع ذلك، لأغراض متن الطلب والنشر تحديداً، كانت بعض المكاتب تدعم، في إطار أدوارها الوطنية، معيارَي الويبو ST.36 وST.96 في الوقت نفسه.
6. وأشارت إدارات عدة إلى أن أدوات المعالجة لديها كانت بحاجة إلى التغيير وأنه توجد حاجة ماسة إلى الحصول على نصائح جيدة وأدوات موحدة وخدمات مشتركة - وفي بعض الحالات على نصائح محددة بشأن تطبيق المعيار ST.96، وفي حالات أخرى على نصائح بغض النظر عن المعايير المعنية. وأشارت إحدى الإدارات إلى المشروع المضطلع به في إطار اللجنة المعنية بمعايير الويبو لإنشاء مستودع للمخططات المخصصة للمكاتب والقائمة على المعيار ST.96 من أجل توفير أساس لتحسين الإلمام بالتعديلات المطلوب إدخالها على المعيار ST.96 وكيفية تنفيذه داخل الأنظمة.
7. وشكر المكتب الدولي الإدارات على المعلومات ووجهات النظر المقدَّمة. وأشار إلى أنه لن يكون قادراً على إجراء انتقال شامل إلى معيار الويبو ST.96 في المستقبل القريب ولا دعم المجموعة الكاملة للوثائق وعمليات تبادل البيانات بالاستناد إلى معيارين في الوقت نفسه. وأعرب المكتب الدولي، بوصفه الجهة القائمة على إدارة معاهدة البراءات، عن رغبته في تفادي تبادل الوثائق (أي استمارات معاهدة البراءات، ومتون الطلبات، وغيرها من المواد المعقدة التي تتطلب عادةً عرضاً بصرياً) بنسق JSON ونسق XML كليهما. ومع ذلك، يجب الاعتراف بتغير بيئة العمل وإيجاد نهج عملي للمضي قدماً بطريقة تناسب جميع المكاتب الوطنية. فعلى سبيل المثال، قد توجد بعض المجالات المحددة، مثل متون الطلبات، حيث يمكن دعم نسق ثان إذا كانت المتطلبات مفهومة جيداً وعملت المكاتب على جعل عمليات التنفيذ المعنية بسيطة قدر الإمكان. وكان من المنتظر تنظيم عدد من الفعاليات الأخرى حيث يمكن جمع المزيد من المعلومات والآراء للمساعدة على إعداد خطة عملية، بدءاً بالجلسة القادمة للجنة المعايير في شهر نوفمبر.
8. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/32/7 والتعليقات التي أدلت بها الإدارات الدولية بشأن استخدام معايير الويبو فيما يتعلق بخططها لإعداد الوثائق بنسق XML.

**البند 7 من جدول الأعمال: التحسينات في نظام ملاحظات الأطراف الأخرى – تحليل ملاحظة**

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/32/2.
2. وقدَّم المعهد الوطني للملكية الصناعية في البرازيل الوثيقة بعرض تقديمي[[2]](#footnote-3)، مؤكداً أن الاقتراح يتمثل في تنفيذ مشروع رائد لإثبات إمكانية تقديم معلومات محسنة للمودعين والمكاتب المعيّنة دون الحاجة إلى إلزام جميع الإدارات بالمشاركة فوراً.
3. ورحبت إدارات عدة بمبدأ تحسين نظام ملاحظات الأطراف الأخرى بوجه عام، ورأت أنه يجب النظر في إدخال تغييرات على الممارسات الحالية. ويمكن لتنفيذ الاقتراح على مراحل في مجموعة صغيرة من المكاتب أن يسمح بتحليل تأثيره؛ وأبدت إحدى الإدارات استعدادها للمشاركة في أي مشروع رائد. ومع ذلك، رأت إدارات أخرى أن النظام الحالي يعمل جيداً، وذكرت إحدى تلك الإدارات أن مستخدمي نظام معاهدة البراءات لم يلتمسوا أي تغييرات من هذا القبيل في إجراء ملاحظات الأطراف الأخرى. وذُكر أنه يمكن معالجة بعض تلك الشواغل بطريقة أفضل عن طريق تغيير المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي من أجل التشجيع على معالجة ملاحظات الأطراف الأخرى بطريقة متسقة أكثر في صفوف الإدارات.
4. وأعربت إدارات عدة عن شواغل من حيث المبدأ أو شواغل تتعلق بتفاصيل الاقتراح. وسيؤدي تنفيذ التدابير المقترحة إلى زيادة تعقيد الإجراءات وفرض أعباء عمل إضافية، وسيتطلب موارد أكثر وجهوداً كبيرة للتدريب وتطوير تكنولوجيا المعلومات ولكن لا توجد فوائد واضحة لنظام معاهدة البراءات. وكانت للاقتراحات عواقب على الإدارات من حيث الوفاء بالمهل المقررة واحتمال حدوث التباس عندما يُطلب إجراء فحص تمهيدي دولي ولكن يُحال طلب التحليل إلى مكتب آخر بوصفه إدارة البحث الدولي. ولم يتبيّن بوضوح أن التغيير المقترح في المهل سيحسن النظام، بل أُشير إلى أنه سيكون أمام الأطراف الأخرى مهلة أقصر لإعداد الملاحظات وتقديمها، مما قد يقلل من استخدام النظام نظراً إلى أن حوالي 40 في المئة فقط من ملاحظات الأطراف الأخرى قد قُدِّمت في غضون 24 شهراً من تاريخ أولوية الطلب الدولي. واقترحت إحدى الإدارات حل وسط في هذا الصدد يتمثل في الإبقاء على المهلة البالغة 28 شهراً لتقديم ملاحظات الأطراف الأخرى، مع السماح فقط بإمكانية طلب تحليل للملاحظات المقدمة في غضون 24 شهراً من تاريخ الأولوية. وأشارت بعض الإدارات إلى الافتقار للأساس القانوني لإجراء التغييرات المقترحة، وأعربت عن شواغلها من أن تُعدّ الاقتراحات تغييراً في الوضع القانون للطرف الآخر المقدِّم للملاحظة والذي قد يُعدّ طرفاً في الإجراءات. وذكرت إحدى الإدارات بخاصةٍ أن تحديد رسوم لتحليل ملاحظة طرف آخر سيكون مستحيلاً لمكتبها دون أساس قانوني في اللوائح التنفيذية.
5. وأحاط الاجتماع علماً بالاقتراح الوارد في الوثيقة PCT/MIA/32/2، ودعا المعهد الوطني للملكية الفكرية في البرازيل إلى النظر في التعليقات المقدَّمة بشأن الاقتراح بغية العمل مع المكتب الدولي على تقديم اقتراح معدَّل إبّان دورة مقبلة للاجتماع.

**البند 8 من جدول الأعمال: تعديلات إضافية على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات بعد التغييرات في تعريف حالة التقنية الصناعية السابقة المعنية**

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/32/4.
2. وأيدت أغلب الإدارات، التي تناولت الكلمة، اقتراحات الحذف المقدَّمة بشأن اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات. ومع ذلك، رأت الإدارات أنه يتعين إدخال تغييرات إضافية على التعليمات الإدارية والمبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بغية توفير إرشادات محسَّنة للفاحصين بشأن كيفية بيان فئات مختلفة من الكشف. وشملت المسائل المعنية، من جهة، العروض الشفوية، والاستخدام السابق، ومقاطع الفيديو التي تُحذف ذاتياً، وغيرها من المعلومات المؤقتة عن حالة التقنية الصناعية السابقة، ومن جهة أخرى، الوثائق ومقاطع الفيديو وعمليات الكشف الأخرى التي تستنسخ تلك الحالة التقنية الصناعية السابقة المؤقتة أو تشير إليها. واقترحت إحدى الإدارات، في هذا الصدد، إضافة كلمة "ephemeral" (مؤقتة) قبل كلمة "means" (وسائل) في البند 507(أ) من التعليمات الإدارية وعارضت حذف الجملة الأخيرة من الفقرة 22.11 وحذف الفقرة 15.05 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وشددت إدارة أخرى، تؤيد اقتراحات الحذف الخاصة باللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، على أهمية التنسيق الدقيق خلال المشاورات بشأن التعميم C. PCT 1692 لتغيير المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بغية ضمان استخدام الإدارات الفئة "O" المحدَّثة استخداماً متسقاً والحفاظ على الوضوح في علاقات الإبلاغ بين عمليات الكشف المكتوبة وغير المكتوبة.
3. ولم تستطع إحدى الإدارات تأييد الاقتراحات الواردة في الوثيقة لأنها رأت أن اقتراحات الحذف الخاصة باللائحة التنفيذية قد تؤدي إلى اللبس عند الاستشهاد بكشف مكتوب نُشر قبل التاريخ المعني عندما يشير ذلك الكشف المكتوب إلى كشف غير مكتوب سابق. وفي هذه الحالة، نظراً إلى أن الكشف المكتوب ثابت ويمكن اعتباره أكثر موثوقية من الكشف غير المكتوب السابق، يمكن الاستشهاد بالكشف المكتوب بوصفه حالة تقنية صناعية سابقة وجيهة باستخدام الفئة "X" أو "Y" أو "A" عوضاً عن الاستشهاد بالوثيقة على أنها تشير إلى كشف غير مكتوب وفقاً للفئة "O,X" أو "O,Y" أو "O,A". وسمحت الاقتراحات الحالية بإمكانية استخدام أي من المجموعتين، مما قد يسبب لبساً بشأن الفئة التي يجب استخدامها. ولذلك رأت هذه الإدارة أن استخدام الفئة "O" ينبغي أن يقتصر على الكشف المكتوب المنشور اعتباراً من التاريخ المعني، مع الإشارة إلى كشف غير مكتوب قبل التاريخ المعني.
4. واقترحت الأمانة إجراء مناقشات إضافية عبر المنتدى الإلكتروني لتوضيح استخدام الفئة "O" في تقارير البحث الدولي بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات. ورداً على الطلبات بشأن إتاحة وقتٍ كافٍ لتنفيذ التعديلات المقترحة، أوضحت الأمانة أن أقرب تاريخ لدخول التعديلات حيز التنفيذ سيكون 1 يوليو من العام التالي لاعتماد جمعية معاهدة البراءات تلك التعديلات، مع إمهال فترة دنيا تبلغ 12 شهراً تقريباً لإدخال أي تعديلات ضرورية على الاستمارات الوجيهة لمعاهدة البراءات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بها.
5. وأقر الرئيس بالتأييد الواسع للمضي قدماً في التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات، مشيراً إلى الحاجة إلى إجراء مناقشات إضافية عبر المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي المعني بالجودة من أجل حل القضايا العالقة.
6. ودعا الاجتماع المكتب الكندي للملكية الفكرية إلى العمل مع المكتب الدولي والإدارات المهتمة الأخرى بهدف إعداد اقتراح للنظر فيه مستقبلاً.

**البند 9 من جدول الأعمال: تمديد تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي**

(أ) إجراء تمديد تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/32/8.
2. وأخطرت الأمانة الاجتماع بأن المكتب الدولي نشر إشعارات بموجب القاعدة 1.34(د)"1" في جريدة معاهدة البراءات من جميع إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي في 23 و30 أكتوبر 2025.
3. وأعربت الإدارات، التي تناولت الكلمة، عن تأييدها للإجراءات والجدول الزمني، مما سيسهل عملية توقيع الاتفاقات بموجب المادتين 16(3)(ب) و32(3) بحيث تدخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2028.
4. ورداً على أسئلة الإدارات، ذكرت الأمانة أن نسق استمارة الطلب التي تشير إلى تقرير نظام إدارة الجودة والإشعار بتوفر مجموعات وثائق البراءات كان يهدف إلى توفير جميع المعلومات الوجيهة للجنة التعاون التقني كي تقدِّم مشورتها بشأن تمديد التعيين. وكان يتعين تقديم هذه المعلومات إلى المكتب الدولي بحلول 1 ديسمبر 2025 لتُتاح لأعضاء اللجنة. ومع ذلك، كانت توجد مرونة في طريقة تقديم المعلومات بين استمارة الطلب وتقرير نظام إدارة الجودة لإظهار استيفاء المتطلبات الدنيا المحددة في القاعدتين 36 و63. فعلى سبيل المثال، يمكن تعديل الجدول الوارد في القسم 1.2 من استمارة الطلب ليشمل تصنيفاً مختلفاً للمجالات التقنية أو عرض السمات.
5. وأحاط الاجتماع علماً بالإجراءات والجدول الزمني الخاصين بتمديد تعيين إدارات البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي والواردين في الوثيقة PCT/MIA/32/8.

(ب) التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات لاستخدام مشروع الاتفاق النموذجي بموجب المادتين 16(3)(ب) و32(3)

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/32/3.
2. وأيدت الإدارات، التي تناولت الكلمة، التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات والواردة في المرفق الأول للوثيقة لأنها ستبسط وتحدِّث الاتفاقات بموجب المادتين 16(3)(ب) و32(3) وتخف العبء الإداري عند إجراء التحديثات.
3. ورحبت إحدى الإدارات بتعديل المادة 10 من مشروع الاتفاق النموذجي ليكون أقرب موعد لبدء مفاوضات التجديد شهر يوليو 2035.
4. وأيّد الاجتماع التعديلات الخاصة باللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات والمقترحة في الوثيقة PCT/MIA/32/3، ودعا المكتب الدولي إلى تقديم التعديلات لتنظر فيها المجموعة الأوسع نطاقاً من أعضاء معاهدة البراءات بغية تقديمها إلى جمعية معاهدة البراءات بالتزامن مع تقديم طلبات تمديد تعيين الإدارات الدولية.

**البند 10 من جدول الأعمال: الحد الأدنى لوثائق معاهدة البراءات: تقرير مرحلي وفرقة عمل دائمة جديدة**

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/32/5 وعرض قدَّمه المكتب الأوروبي للبراءات[[3]](#footnote-4).
2. وشكرت الإدارات المكتب الأوروبي للبراءات، ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، والمكتب الدولي، وكل الجهات التي ساهمت في الجهود الكبيرة الرامية إلى إنشاء الإطار الجديد للحد الأدنى لوثائق معاهدة البراءات والشروع في تنفيذ المتطلبات الجديدة المتعلقة بوثائق البراءات والتحقق منه. وذُكر أن الإشعارات بموجب القاعدة 1.34(د)"1" من اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات بشأن توفر مجموعات وثائق البراءات الوطنية والإقليمية قد نُشرت من كل الإدارات الدولية.
3. وأيدت الإدارات الاقتراح الخاصة بولاية فرقة العمل الدائمة الجديدة. وقام مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية، بوصفه الإدارة المسؤولة عن عقد وتنظيم الاجتماع الذي سيجري أول استعراض شامل لقائمة العناصر غير البراءات في الحد الأدنى لمجموعة الوثائق، بدعوة جميع الإدارات إلى بدء النظر في العناصر الحالية والعناصر الجديدة المحتملة والتي من المتوقع تقديمها بحلول نهاية يناير 2026. وأشار المكتب الدولي إلى أن الصفحات المعدّة لهذا الغرض على المنتدى الإلكتروني لفرقة العمل المعنية بالحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات تحتاج إلى الاستكمال، وأوصى بأن تبدأ الإدارات استعراضها وألا تنشر المواد إلا بعد أن يعلن مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية أن الموقع الإلكتروني جاهز لتلقي المساهمات. وأشار مكتب الولايات المتحدة أيضاً إلى أن قائمة العناوين الحالية التي لا تتوافق مع المعايير الجديدة ستُنشر قريباً في المنتدى الإلكتروني.
4. ورداً على استفسار بشأن طرق ضمان تحديث جميع البيانات المتعلقة بالوثائق الدنيا المتاحة وسهولة العثور عليها، أقرت الأمانة بأن المواد المعنية منتشرة حالياً عبر جريدة معاهدة البراءات، وملفات الإدارة، ودليل الويبو بشأن المعلومات والوثائق المتعلقة بالملكية الفكرية. وحُدِّثت تلك البيانات بطرق مختلفة في أوقات مختلفة. واقترحت إحدى الإدارات أن يُدرَج تاريخ نشر الإشعار في جريدة معاهدة البراءات كحقل إضافي في الجزء 1.4 من دليل الويبو. وكان المكتب الدولي يبحث عن طرق لدمج وتحسين الترتيبات المتعلقة بتقليل العبء على المكاتب من أجل الحفاظ على دقة البيانات وتسهيل الحصول على معلومات حديثة كاملة ودقيقة.
5. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/32/5، ووافق على الولاية المقترحة لفرقة العمل الدائمة الجديدة المعنية بالحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات.

**البند 11 من جدول الأعمال: قوائم التسلسل**

(أ) فرقة العمل المعنية بقوائم التسلسل: تقرير مرحلي

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/32/6.
2. وقدَّم المكتب الأوروبي للبراءات، بوصفه قائد فرقة العمل المعنية بقوائم التسلسل، الوثيقة وعرض تقريراً مرحلياً بشأن عمل فرقة العمل. وأشار المكتب إلى التنقيح المقترح لمعيار الويبو ST.26 والذي يحتوي على اقتراحين لإدخال تعديلات جوهرية يتمثلان في اقتراح باشتراط تقديم مجموعة فرعية من نظائر النيوكليوتيدات ونظائر الببتيدات برمز غير معدَّل للبقايا، واقتراح لإسقاط الحد الأدنى لطول التسلسل والسماح اختيارياً بإدراج التسلسلات القصيرة في قائمة التسلسل. وقدَّمت فرقة العمل التنقيح المقترح في شكل مشروع للإصدار 2.0 من معيار الويبو ST.26 للموافقة عليه إبّان الدورة الثالثة عشرة للجنة المعايير في نوفمبر 2025. ويتضمن مرفق الوثيقة CWS/13/16 Rev.‎ مشروع الإصدار 2.0 المقترح، ويقترح دخوله حيز التنفيذ في 1 يوليو 2027. وتُقترح أيضاً أحكام انتقالية محددة تسمح بإدراج التسلسلات القصيرة اعتباراً من ذلك التاريخ، بغض النظر عن تاريخ إيداع الطلب.
3. وأعربت إحدى الإدارات عن تقديرها لعمل فرقة العمل وتأييدها للمراجعة المقترحة لمعيار الويبو ST.26.
4. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/32/6.

(ب) معالجة قوائم التسلسل

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة PCT/MIA/32/9.
2. وقدَّمت الأمانة معلومات محدَّثة إلى الاجتماع بشأن أحدث المستجدات في مجموعة WIPO Sequence Suite، بما في ذلك خططها لإصدار الإصدار 3.1.0 من أداة WIPO Sequence Validator في الفصل الرابع من عام 2025 والإصدار 3.1.0 من أداة WIPO Sequence في الفصل الأول من عام 2026. وعلى الرغم من أن الإصدار 3.0.0 من أداة WIPO Sequence قد جربته مجموعة WIPO Sequence Insiders، فإن الأمانة لن تتيح هذا الإصدار للجمهور، بل ستصدر الإصدار 3.1.0 لأنه قدَّم تحسينات في الأداء وخصائص جديدة، ولا سيما من حيث التحرير الجماعي، مقارنةً بالإصدار 2.3.0.
3. وأعربت الإدارات عن تقديرها للجهود المستمرة التي يبذلها المكتب الدولي في تحسين أداء مجموعة WIPO Sequence Suite لصالح المودعين والمكاتب. وأيدت استخدام مجموعة WIPO Sequence Insider لتجربة إصدارات جديدة.
4. واتفقت الإدارات على استصواب تبسيط أنواع الوثائق الخاصة بقوائم التسلسل. وفيما يتعلق باستخدام القاعدة 13(ثالثا)، اقترحت إحدى الإدارات إجراء تحليل مقارن بين عدد الدعوات التي أرسلتها كل إدارة للبحث الدولي وعدد الطلبات الدولية التي تحتوي على قوائم تسلسل مع تفصيلها بحسب السنوات لتقييم الاتجاهات وتحديد الاحتياجات المحتملة لتوعية المستخدمين أو توحيد الممارسات التي تتبعها المكاتب المختلفة. وذكرت إحدى الإدارات أنه ليس من ممارساتها مطالبة المودع بإرسال قائمة تسلسل معدلة في أثناء المرحلة الدولية، وإنما تقوم بذلك في أثناء المرحلة الوطنية، ويتم ذلك عادةً في إطار تقارير الفحص. وأشارت بعض الإدارات إلى أنها لا تدعو المودعين إلى تقديم تصحيحات بموجب القاعدة 26 فيما يخص قوائم التسلسل، وأنها لا ترسل طلبات للترجمة. وأشارت إدارة أخرى إلى أن الترجمات مطلوبة فقط في المرحلة الإقليمية عندما لا تتوفر السمات المعتمدة على اللغة سواء بالإنكليزية أو بإحدى اللغات الرسمية الأخرى التي نُشر بها الطلب الدولي.
5. وأحاط الاجتماع علماً بمضمون الوثيقة PCT/MIA/32/9، ودعا المكتب الدولي إلى مواصلة دراسة المسائل المتعلقة بمعالجة قوائم التسلسل بموجب معاهدة البراءات، مع مراعاة التعليقات المقدمة.

**البند 12 من جدول الأعمال: العمل المقبل**

1. أعربت إحدى الإدارات عن أملها في أن يجتمع الاجتماع حضورياً لإجراء المناقشات بفعالية أكبر.
2. وأحاط الاجتماع علماً بعرض من معهد فيسغراد للبراءات لاستضافة دورة الاجتماع والفريق الفرعي المعني بالجودة في عام 2026 إلى جانب مؤتمر للاحتفال بالذكرى العاشرة للمعهد.

**البند 13 من جدول الأعمال: ملخص الرئيس**

1. أحاط الاجتماع علماً بملخص الرئيس.

**البند 14 من جدول الأعمال: اختتام الدورة**

1. اختُتم الاجتماع في 31 أكتوبر 2025.

[لم يُدرج في هذه الوثيقة المرفق الأول للوثيقة PCT/MIA/32/10 الذي يحتوي على قائمة بالمشاركين]

[يلي ذلك المرفق الثاني للوثيقة PCT/MIA/32/10]

المرفق الثاني للوثيقة PCT/MIA/32/10

الاجتماع غير الرسمي الخامس عشر للفريق الفرعي المعني بالجودة التابع لاجتماع الإدارات الدولية العاملة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات

جنيف، 27 و28 أكتوبر 2025 (افتراضي)

ملخص الرئيس

1. رحَّب بالمشاركين السيد مايكل ريتشاردسون، مدير شعبة تطوير أعمال معاهدة التعاون بشأن البراءات التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، نيابةً عن المدير العام للويبو، السيد دارين تانغ.

**1. أنظمة إدارة الجودة**

(أ) تقارير عن أنظمة إدارة الجودة وفقاً للفصل 21 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات

1. شملت المناقشات تقارير نظام إدارة الجودة المقدَّمة من جميع الإدارات لعام 2024 ومشاريع التقارير لعام 2025 التي قدمتها بعض الإدارات استعداداً لاستخدامها بوصفها جزءاً من المواد التي ستنظر فيها لجنة التعاون التقني لمعاهدة البراءات في عام 2026. وأقرت الإدارات بفائدة مراجعة تقارير نظام إدارة الجودة الخاصة بالمكاتب الأخرى لضمان بذل جهود مستمرة لتحسين ممارسات إدارة الجودة. واعتُبر أن آلية الإبلاغ الحالية والنموذج المحدَّث لنظام تقارير الجودة يساهمان في هذا الغرض بفعالية، ولم تعد أي تغييرات ضرورية لتحسين المعلومات المقدَّمة إلى لجنة التعاون التقني.
2. وسلط المكتب الكندي للملكية الفكرية الضوء على إصدار وتحسين نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص بالبراءات من الجيل القادم الذي يتكون من واجهة جديدة للزبائن باسم MyCIPO Patents، وهو مكون مالي ونظام داخلي متكامل لمعالجة الطلبات الوطنية. وأشار المكتب الكندي إلى قيامه مؤخراً باستهلال مبادرة لتغيير نظامه القديم لمعالجة الطلبات الدولية إلى نظام ePCT. وسعياً إلى تعزيز الالتزام بتقديم تجربة زبائن متسقة وعالية الجودة، أنشأ فرع البراءات فريق تميز في الخدمة يركز على ضمان استجابة منتجات وخدمات البراءات للاحتياجات المتغيرة للزبائن.
3. وقدم المكتب الأوروبي للبراءات عرضاً موجزاً بشأن الإجراءات المتخذة لتعزيز نظام الجودة الخاص به، بما في ذلك استعراض تقارير البحث والآراء المكتوبة (أجريت 500,000 عملية استعراض من هذا القبيل حتى الآن)، ولوحة متابعة لتحديد الانحرافات المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة، وتركيز خاص على الامتثال للمهل المقررة، واستطلاعات رضا المستخدمين (وسجَّل هذا العام عدداً غير مسبوق من المقابلات بلغ 8,000 مقابلة)، ومناقشات مشتركة في فرق من الأطراف المعنية تُعنى بضمان الجودة. وساهمت كل هذه الإجراءات في خطة عمل المكتب الأوروبي للبراءات بشأن الجودة وأهدافها لتحقيق تحسين مستمر في منتجاته وخدماته.
4. وأشارت الإدارات إلى الاستخدام المتزايد لاستطلاعات آراء المستخدمين والزبائن، وأبدت اهتماماً بتعميم المعلومات عن كيفية تصميم وتنفيذ واستخدام تلك الاستطلاعات. وكان ذلك جزءاً من إحدى مناقشات الفرق الصغيرة. وشددت الإدارات على أهمية فهم عواقب الاستخدام المتزايد للأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي والتي كانت موضوع نقاش آخر في مجموعة صغيرة.
5. وأشار المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي والمكتب الأوروبي للبراءات إلى استعدادهما لإتاحة التفاصيل بشأن اتفاق التعاون بينهما على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي بغية تحسين كفاءة أعمال البحث والفحص من خلال تبادل أفضل الممارسات والتعاون.
6. ودعت الإدارات المشاركة في مشروع ملفات التنسيق الأوروبي أعضاء الفريق الفرعي إلى التواصل معها إذا كانوا مهتمين بالحصول على المزيد من التفاصيل عن ذلك العمل.

(ب) عروض تقديمية عن جوانب أنظمة إدارة الجودة من الإدارات الدولية

1. قدَّم المكتب الأسترالي للملكية الفكرية نظرة عامة عن نظام إدارة الجودة الخاص به[[4]](#footnote-5) والذي شمل إدارة وفحص البراءات والتصاميم والعلامات التجارية، فضلاً عن تنظيم جلسات الاستماع وإصدار القرارات. وبدأ العمل بالنظام الحالي في عام 2020 بعد الشروع في إجراء استعراض شامل في عام 2018. واستمر النظام في التمتع بتغطية شاملة وهيكل حوكمة قوي، بما في ذلك وثائق سياسات الرقابة الاستراتيجية واستعراض الإدارة العليا، وإطار جودة، وأدلة وعمليات تقييم استراتيجي للمخاطر بغية إعطاء إرشادات أكثر تفصيلاً وسلسلة من الإجراءات والتدابير التنفيذية. واعتُمدت مجموعة متنوعة من التغييرات في عام 2020 وتوجد مرونة محسنة داخل النظام. وقد نُظر إلى هذه التغييرات من منظور عملي في مجالات مثل عمليات تقييم الجودة "أثناء العمل"، ومعايير الجودة، ومنهجيات أخذ العينات، حيث يمكن تعديل مستوى ونوع الاستعراض بحسب الاحتياجات الحالية بناءً على عمليات تقييم الجودة السابقة وتعليقات الزبائن. ومكنت عمليات استعراض الجودة "أثناء العمل" تنفيذ إجراءات تصحيحية قبل تقديم النتيجة للزبون. وقد تأخذ التعقيبات المجمعة في إطار عمليات الاستعراض هذه شكل حوار تدريبي بين الفاحص والمدير بهدف ضمان تحسين الاحتياجات من التعلم والتطور. وبُسِّطت معايير الجودة إلى سبعة معايير. وأدى حذف التفاصيل إلى التخفيف من الطابع الإلزامي لمعايير الجودة، مما حظى بتعليقات إيجابية من الأطراف المعنية. وتراعي منهجية أخذ العينات تأثير المخاطر والضوابط القائمة، حيث يمكن تغيير معدلات العينات وفقاً لتغير مستوى المخاطر. واضطُلع بعدد من الحملات كل عام تستهدف أهدافاً مختلفة، مثل النظر إلى معايير محددة عوضاً عن أنواع منتجات محددة، مما قد تؤدي إلى نتائج مختلفة بحسب الغرض.

(ج) تعقيبات مُستقاة من الاستعراض المزدوج لأنظمة إدارة الجودة بالإدارات الدولية

1. رأت الإدارات التي شاركت في الاستعراض المزدوج أن الجلسات كانت مفيدة. وأعربت عن تقديرها للمرونة الأكبر في الجدول الزمني للعملية نتيجة لبدء العملية في وقت مبكر من العام وعقد جلسة تناقش واحدة عوضاً عن جلستين حيث تستعرض الإدارة مكتباً واحداً في جلسة ما وتُستعرض في جلسة أخرى. فقد أتاح ذلك وقتاً أكبر للتحضير وفرصة لمواءمة عمليات الاستعراض مع أعمال أخرى، بالإضافة إلى إجراء نقاش شامل أفضل. وأتاح التحضير المسبق الجيد وتبادل المعلومات عن المجالات ذات الاهتمام المشترك إجراء نقاشات عميقة ومجدية. وأشارت إدارات عدة إلى اعتزامها المشاركة مجدداً في العام المقبل؛ وأبدت تلك الإدارات أملها في مشاركة عدد أكبر من الإدارات حتى تتمكن من إجراء مناقشات مع مكاتب لم تلتق بها من قبل. وأدت المناقشات إلى زيادة الفهم والثقة والتعاون، بما في ذلك حالات الاتفاق على المساعدة المتبادلة في التحضير لمتطلبات الحد الأدنى لمجموعة الوثائق.
2. وعُقدت ثلاث جلسات جماعية صغيرة شملت ما يلي:
   1. ممارسات المكتب ودعمه المودعين غير الممثلين؛
   2. التنفيذ الاستراتيجي وإدارة المخاطر في مجال الذكاء الاصطناعي في عمليات فحص البراءات؛
   3. الجودة ورضا الزبائن / جمع البيانات واستجابة المكتب.
3. وشكر المشاركون المكتب الأسترالي للملكية الفكرية ومكتب براءات الاختراع الإسرائيلي على قيادتهما هذه الجلسات التي اعتُبرت مجزية ومفيدة. وأتاح شكل عقد الجلسات إجراء مناقشات شاملة للجميع. وذكَّرت إحدى الإدارات بأنه كان من المزمع توزيع المناقشات أكثر على مدى العام وأنه يمكن النظر في تنظيم جلسات في مراحل مبكرة. ويمكن عقد جلسات حضورية، إلى جانب جلسات الفريق العامل لمعاهدة البراءات مثلاً، رغم أن المشاركين حضورياً في ذلك الاجتماع قد لا يكونون بالضرورة الأنسب لمناقشة بعض المواضيع. وقد أُشير إلى الجلسة بشأن التنفيذ الاستراتيجي وإدارة المخاطر في مجال الذكاء الاصطناعي في عمليات فحص البراءات بوصفه مجالاً سريع التطور حيث قد يكون من المرغوب فيه إجراء عمليات متابعة منتظمة. وأشارت الأمانة إلى أن مثل هذه المناقشات تُجرى أو يُنظر في إجرائها في إطار محافل متنوعة، وأنه ينبغي تنسيق الفعاليات بعناية.
4. وأوصى الفريق الفرعي بأن يقوم المكتب الدولي، في مرحلة مبكرة، بدعوة الإدارات إلى المشاركة في عمليات استعراض مزدوجة ومناقشات في إطار مجموعات صغيرة في أثناء عام 2026، مع تشجيع المزيد من الإدارات على المشاركة.
5. وأوصى الفريق الفرعي بأن تناقش الأمانة إمكانية إجراء مناقشات أكثر توتراً مع أقسام أخرى مهتمة تابعة للمكتب الدولي بشأن المسائل المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في فحص البراءات.

**2. تحسين فهم العمل الذي تقوم به المكاتب الأخرى**

(أ) الاستشهاد بالوثائق بناءً على ترجمات آلية

1. أعربت الإدارات عن تقديرها للمعلومات المنشورة على المنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي بشأن الممارسات المختلفة المتبعة في الاستشهاد بالترجمات الآلية لوثائق حالة التقنية الصناعية السابقة.
2. وأعربت الإدارات عن تطلعها إلى المشاركة في الاستبيان المقترح بشأن ممارسات الاستشهاد في مكاتب الملكية الفكرية في عام 2026 الذي دعت لجنة معايير الويبو إلى الموافقة عليه إبّان دورتها المقبلة المزمع عقدها في الفترة من 10 إلى 14 نوفمبر 2025، مشيرة إلى أن ذلك قد يوفر فرصة للحصول على مزيد من الإرشادات التي قد تؤدي إلى مواءمة الممارسات. وفي ضوء هذا الاستبيان، رجحت أغلب الإدارات التي تناولت الكلمة الانتظار لنشر نتائج الاستبيان ومناقشتها إبّان الدورة الرابعة عشرة للجنة المعايير في نوفمبر 2026 قبل الاضطلاع بأي أعمال إضافية فيما يتعلق بالمنتدى الإلكتروني للفريق الفرعي بشأن الاستشهاد بالترجمات الآلية.
3. ورأت إحدى الإدارات أنه توجد قيمة محتملة في مواصلة مناقشة مسألة إرسال ونشر الترجمات الآلية للوثائق عبر المنتدى الإلكتروني، وأنه يمكن إجراء تلك المناقشات بالتوازي مع الاستبيان المُعدّ لتحديث الجزء 9.7 من دليل الويبو بشأن المعلومات والوثائق المتعلقة بالملكية الفكرية. ولا تتيح تلك الإدارة للمودعين ترجمات آلية للوثائق المستشهد بها، وأكدت أنه سيكون من الضروري النظر في الآثار المحتملة المتعلقة بحق المؤلف والناتجة عن توفير ونشر الترجمات الآلية وجعلها متاحة للجمهور قبل اعتماد تلك الممارسات بوصفها حلاً لتحسين ممارسات الاستشهاد. ومع ذلك، أعربت تلك الإدارة عن انفتاحها على تحسين خدماتها والعمل على تحقيق الاتساق بين الإدارات الدولية في الاستشهاد بالترجمات الآلية.
4. وأوصى الفريق الفرعي بالانتظار حتى تُحال نتائج الاستبيان بشأن ممارسات الاستشهاد إلى اللجنة المعنية بمعايير الويبو قبل الاضطلاع بالمزيد من العمل في هذا المجال. وحتى تُتاح نتائج الاستبيان، ستتمكن الإدارات من تسجيل أي مسائل في المنتدى الإلكتروني يمكن تناولها في المستقبل، بما يشمل الجوانب التي قد لا يغطيها الاستبيان.

(ب) بدائل المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي التي اختارتها كل إدارة دولية

1. يذكِّر المكتب الدولي بالهدف من توضيح الإدارات التي قررت استخدام بدائل من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، مع تحديد تلك البدائل، واختبرت نظاماً أولياً. وشكرت الإدارات الدولية المكتب الدولي على العمل المضطلع به بشأن النموذج الأولي والذي يتيح عرض المعلومات المجمعة في عام 2024 بشأن بدائل المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي عرضاً سهل الاستخدام. وأفادت الإدارات التي اختبرت النموذج الأولي بأن النموذج يُستخدم بسهولة ويتيح استرجاع المعلومات عن البدائل بسهولة. ورحبت الإدارات بتنوع خيارات التصفية التي تتيحها الأداة وأشارت إلى أنها ساعدت المستخدم على تصفح البدائل العديدة الموجودة في المبادئ التوجيهية الحالية.
2. واقترحت الإدارات إدخال تحسينات عدة على النموذج الأولي. فيمكن توفير وصف أوضح لمعنى المدخلات ("1"، "2"، "نعم"، "لا") في الجدول، ويمكن لأداة التصفية أن تقدم توزيعاً أدق لأقسام المبادئ التوجيهية بحيث تتيح للمستخدم مثلاً اختيار فقرة أو فقرتين فقط تشيران إلى قسم "المطالبات". ويمكن أيضاً تحسين شكل العرض في الملف بنسق إكسل. ويمكن النظر في مواضع وكيفية توفير الروابط، بما في ذلك توفير روابط بحسب الفقرات الوجيهة من المبادئ التوجيهية وتقديم روابط "بحسب الإدارة". وخارج النموذج الأولي، يمكن تعديل الفصل 1 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بغية التوعية بالخيارات المتاحة. ويمكن إضافة رابط إلى اللمحة العامة عن [الإخطارات بعدم التوافق](https://www.wipo.int/en/web/pct-system/texts/reservations/res_incomp) بناءً على معاهدة البراءات المتاحة حالياً على الموقع الإلكتروني للويبو إلى الجدول. ورداً على استفسار، أشارت الأمانة إلى أنه يمكن تحديث المدخلات بسرعة من خلال توجيه طلب إلى المكتب الدولي بالطريقة نفسها المتبعة فيما يخص مرفقات *دليل المودعين بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات*، وأن هذه التحديثات يمكن أن تتضمن تعليقات لشرح مدخلات الجداول بالمزيد من التفاصيل. وأشار المكتب الدولي إلى أنه سيذكِّر الإدارات بانتظام بتقديم أي تحديثات بشأن محتوى الجدول لضمان بقائها محدثة.
3. ورأى الفريق الفرعي أنه حتى قبل إجراء التحسينات المذكورة آنفاً، يمكن إتاحة الأداة عبر الإنترنت وتعميمها على نطاق أوسع.
4. وأوصى الفريق الفرعي بأن يتيح المكتب الدولي الأداة للجمهور، وينظر في التحسينات المذكورة آنفاً والمقترح إدخالها على الأداة، وتوضيح الترتيبات التي يمكن اتخاذها لضمان تحديث محتويات قاعدة البيانات بسرعة ودقة عند الحاجة.

(ج) موارد البحث الدولي

1. أيدت الإدارات تحديث الفصلين 15 و16 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناءً على معاهدة البراءات لحذف الإحالات القديمة، ولكنها لا ترغب في إجراء استعراض مستفيض أكثر للجزء الرابع من المبادئ التوجيهية بشأن البحث الدولي.
2. ورأت الإدارات أنه من المفيد تعميم موارد البحث التي ليست جزءاً من الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورأت معظم الإدارات أنه يمكن اعتماد نهج بسيط باستخدام المنتدى الإلكتروني لهذا الغرض في الوقت الحالي. وأيدت تلك الإدارات أن تنظر فرقة العمل الدائمة المعنية بالحد الأدنى من الوثائق المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات في هذه المسألة بعد أن تنجز أول استعراض شامل لعناصر الوثائق غير المتعلقة بالبراءات المدرجة في الحد الأدنى للوثائق، مشيرةً إلى أن الاستعراض قد يكشف عن موارد تم النظر فيها ولكن لم تدرج في القائمة النهائية للعناصر التي اتفقت عليها إدارات البحث الدولي. ومع ذلك، رأت إحدى الإدارات أن هذه المناقشات يجب أن تحظى بأولوية أعلى في جدول أعمال فرقة العمل الدائمة.
3. وأشارت إحدى الإدارات إلى عمل فرقة العمل المعنية بتبادل البيانات بشأن الملكية الفكرية والتابعة للجنة المعنية بمعايير الويبو (انظر(ي) الوثيقة [CWS/13/14](https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=651457)) الذي ينطوي على مواضيع قد تكون مرتبطة بعمل فرقة العمل الدائمة.
4. وأوصى الفريق الفرعي بتحديث الفصلين 15 و16 من المبادئ التوجيهية للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي بناء على معاهدة البراءات لحذف الإحالات القديمة.
5. وأوصى الفريق الفرعي بأن تنجز فرقة العمل الدائمة أول استعراض شامل للعناصر غير المتعلقة بالبراءات والمدرجة في الحد الأدنى للوثائق المنصوص عليها في معاهدة البراءات قبل مناقشة مسألة إتاحة موارد ومعلومات أخرى مرتبطة بالبحث الدولي.

**3. خصائص تقارير البحث الدولي**

1. أشادت الإدارات بالتقرير عن خصائص تقارير البحث الدولي والتحسينات المدخلة على الأداة التفاعلية في مركز بيانات إحصاءات الويبو بشأن الملكية الفكرية. واستجابةً للاهتمام المعرب عنه بشأن المعلومات الخاصة بوحدة الاختراع ونسبة تقارير البحث الدولي حيث تضمنت الاستشهادات منشورات من المودعين و/أو المخترعين أنفسهم، أشارت الأمانة إلى أن البيانات المعنية ليست متاحة بعد وأنه يصعب مطابقة "المودع و/أو المخترع نفسه" بشكل موثوق به، وإن كانت هذه النقاط مثيرة للاهتمام من أجل تحديد الاحتياجات من حيث البيانات عند تحسين قاعدة البيانات في المستقبل.
2. ورأت إدارات عدة أن المقاييس المتعلقة بالوثائق غير المتعلقة بالبراءات مفيدة بخاصةٍ لتقييم عملها والاتجاهات في مجالات تكنولوجية مختلفة، مما يبرز أهمية توفير أدوات بحث جيدة للفاحصين بشأن الوثائق غير المتعلقة بالبراءات. وقد توفر تقارير الخصائص أيضاً موضوعاً جيداً لإجراء مناقشات في إطار فرق صغيرة. فعلى سبيل المثال، قد ينظر المشاركون في مجموعة فرعية من الرسوم البيانية المختارة لتحديد أفضل الممارسات بشأن كيفية استخدام كل مكتب مركز بيانات إحصاءات الويبو بشأن الملكية الفكرية و/أو التقرير عن خصائص تقارير البحث الدولي، بهدف تحديد فرص لتحسين استخدام المعلومات وأي تحسينات مطلوبة في طريقة العرض أو المحتوى.
3. ودعا الفريق الفرعي المكتب الدولي إلى مواصلة تطوير الأدوات التي تعرض خصائص تقارير البحث الدولي.

**4. أفكار أخرى بشأن تحسين الجودة**

1. رداً على استفسار يتعلق بالوصول السريع إلى المعلومات المتعلقة بوثائق وبيانات الفصل الثاني لأغراض دخول المراحل الوطنية، أشارت الأمانة إلى أن توقيت نشر البيانات على ركن البراءات ونطاقها محدودان بموجب المادة 38 من معاهدة البراءات. وعُدِّلت القواعد 94.1(ج) و94.2 و94.3 للسماح بأكبر قدر من التوفر اعتُبر متوافقاً مع المادة في ذلك الوقت، ودخل ذلك التعديل حيز التنفيذ في عام 2004. وباستخدام نظام ePCT أو خدماته الشبكية عوضاً عن الخدمات الشبكية لركن البراءات، قد يُسمح للمكاتب المختارة بالوصول إلى بعض البيانات غير المتاحة للجمهور. ووافقت الأمانة على مناقشة المسألة مع الإدارة المعنية لتحديد ما إذا كانت توجد نصائح مفيدة يمكن تقديمها إلى إدارات الفحص التمهيدي الدولي والمكاتب المختارة أو ما إذا كانت توجد حاجة لمراجعة القواعد في هذا المجال.

[نهاية المرفق والوثيقة]

1. تتوفر نسخة من العرض على الموقع الإلكتروني للويبو عبر الرابط التالي: <https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=651745>. [↑](#footnote-ref-2)
2. تتوفر نسخة من العرض على الموقع الإلكتروني للويبو عبر الرابط التالي: <https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=651747>. [↑](#footnote-ref-3)
3. تتوفر نسخة من العرض على الموقع الإلكتروني للويبو عبر الرابط التالي: <https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=651750>. [↑](#footnote-ref-4)
4. تتوفر نسخة من العرض على الموقع الإلكتروني للويبو عبر الرابط التالي: <https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=651790>. [↑](#footnote-ref-5)